حسب الاسلوب القديم، سيكلفهم غاليا، كما أن الصفقة، مع العراق ليست مجدية اقتصاديا»[٤١]. إضافة إلى هذا العائق الاقتصادي كشف خبراء لجنة الطاقة النووية الفرنسية، النقاب عن أن العراقيين قد طلبوا، تشغيل مفاعلات البحث لديهم، بواسطة اليورانيوم المشبع بنسبة ٩٣٪، وهذه نسبة ضرورية للمتطلبات العسكرية؛ غير أن هذا كله لم يقنع جاك شيراك الذي اسكت، ايضا، الخبراء الذين اشاروا إلى الخطورة الامنية الكامنة في هذه الصفقة. و«عندما حاول رئيس اللجنة النووية، آنذاك، والوزير الحالي في الحكومة أندريه جيدو، الاعراب عن تحفظه حيال الصفقة، هدده شيراك ، بلغة قاطعة وحادة، بأنه سيفقد منصبه إذ لم ينفذ الصفقة»[٤٢].

لقد كان واضحا، لدى المهنيين، أن العراق، إن بقي مصرا على شراء مفاعلات من هذا النوع الخاص، فذلك عائد إلى كونه يصبو إلى تحقيق قوة عسكرية. وأدرك معظم اعضاء لجنة الطاقة الفرنسية والمهنيين فيها أن الهدف عسكري، واعربوا عن خشيتهم من أن دولا عربية أخرى، ليبيا بخاصة، ستسعى إلى عقد اتفاقيات مشابهة. «لكن هؤلاء لم يستطيعوا فعل أي شيء امام شيراك الملقب بالبلدوزر»[٤٣]، فحاولوا إرجاء صياغة المعاهدة بأقصى قدر ممكن، وأن يدخلوا فيها ضمانات، لكنهم اخفقوا في ذلك، «واظهر العراقيون أنهم مفاوضون عنيدون، وأنهم غير مستعدين للتنازل قيد أنملة عما حققوه مع جاك شيراك»[٤٤].

إثر استقالة شيراك، حاولت الحكومة الفرنسية، عدم تطبيق عدد من البنود والخروج على نصوص عدد اخر منها، غير أن بغداد كانت دائما «تهدد بوقف النفط، وتعليق العلاقات التجارية ووقف امتيازات بعض الشركات الفرنسية في العراق، ووصل بها الأمر إلى درجة التهديد بصرف النظر عن السوق الفرنسية كمصدر ثان للسلاح»[٤٥].

يضاف إلى التهديد العراقي أن فرنسا التي تسعى إلى كسب مكانة خاصة كممثلة للغرب بين دول الكتلة الافريقية والدول العربية، لا تريد خوض مجابهة سياسية مع العراق، في الساحة الدولية.

لهذا، لم تعمد إلى التهرب من التزاماتها، وإنما اتجهت نحو معارضي الاتفاق لتدافع عن نفسها وتطمئنهم؛ فردا على الانتقادات الموجهة ضدها، اعلن رئيس الحكومة الفرنسية ريمون بار «أن اهتمامات بغداد، تتركز على تأمين القدرة الذرية للاغراض السلمية فقط»[٤٦].

وأعلنت الحكومة الفرنسية، ويبدو أن هذا الاعلان جاء ردا على الضغط الاميركي والاسرائيلي، «حتى لو ارسلت كميات من اليورانيوم المشبع إلى العراق، فإن فرنسا تراقب هذه المادة بشدة، بشكل يمنع خروجها من هذه الدولة»[٤٧]. وقد تم هذا إلى جانب اعلان بعض الجهات النووية، «ان الاتفاق مبني بصورة يمنع فيها العراق من خزن يورانيوم مشبع بكميات تكفي لانتاج قنبلة ذرية»[٤٨].

إذا تحاول فرنسا، الآن، الدفاع عن نفسها، بكل الوسائل، أمام الهجمة الاعلامية